

الآثار المتوقعة لأزمة منطقة اليورو على مشروع الاتحاد النقدي الخليجي

د. صوفان العيد

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة جيجل

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر أزمة منطقة اليورو على الاتحاد النقدي الخليجي، خاصة وأن قيام الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة يشكل أهمية اقتصادية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وتعزيزا لتطورات العمل الاقتصادي والتجاري فيما بينها بما يؤدي إلى إيجاد كتلة اقتصادية جديد على خارطة الاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، إلا أن قيام هذا الاتحاد تواجهه صعوبات كبيرة خاصة في ظل الأزمات التي تواجهها منظومة الاقتصاد العالمي وعلى وجه الخصوص أزمة منطقة اليورو وتداعياتها، سيتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث محاور تركز على ماهية الاتحاد النقدي وتأثيره على السياسة النقدية والمالية لدول مجلس التعاون، بالإضافة على الآثار المتوقعة لأزمة اليورو على مشروع العملة الخليجية الموحدة، وعليه اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق وهذا النوع من الدراسات، توصلت الدراسة إلى أن إطلاق العملة الخليجية الموحدة تواجهها العديد من المعوقات وأهمها مشكلة اقامة منطقة العملة المثلى بالإضافة إلى تعقيدات سياسية. الكلمات المفتاحية: أزمة مالية، أزمة منطقة اليورو، التكامل الاقتصادي، الاتحاد النقدي الخليجي.

Abstract:

The aim of this study is to study and analyze the impact of the Euro Zone crisis on the GCC monetary union, especially since the establishment of the GCC monetary union and the issuance of the unified Gulf currency constitutes an economic importance towards achieving economic integration among, and enhancing economic and trade development among them, Leads to finding New Economic integration on the map of the global economy to cope with the rapid developments in the global economic arena, but the existence of this Union faces great difficulties, especially in light of the crises facing the global economic system and in particular the crisis of the euro area, The subject will be addressed through three axes based on the nature of the monetary union and its impact on the monetary and financial policy of the GCC countries, in addition to the effects expected of the euro crisis on the Gulf currency project. Therefore, we adopted in our study the analytical descriptive approach that corresponds to this type of studies , The study concluded that the launch of the unified Gulf currency faces many obstacles, the most important of which is the problem of establishing the optimal currency region in addition of the political problem

Key words: Financial crisis, the euro zone crisis, economic integration, the GCC monetary union.

مقدمة:

حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقدماً اقتصادياً كبيراً خلال الثلاثة عقود الماضية في رفع مستوى المعيشة، وإنجاز تطور جيد في القطاعات الإنتاجية، وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي قبل هذه الفترة، ومع هذا التقدم الاقتصادي الملموس، تواجه تحديات ومستجدات تنموية واجتماعية كبيرة تعيق نجاحها في تحقيق تنمية مستدامة، ومن المستجدات الإقليمية، التكامل النقدي المرتقب بين دول مجلس التعاون، والسماح للمصارف الوطنية في الدول الأعضاء بفتح فروع لها في دول المجلس، وتمثل المستجدات على المستوى العالمي في التكتلات الإقليمية والعملة واندماج المصارف، وسرعة انتقال رؤوس الأموال.

يشكل قيام الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة أهمية اقتصادية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وتعزيزا لتطورات العمل الاقتصادي والتجاري فيما بينها بما يؤدي إلى إيجاد تكتل اقتصادي جديد على خارطة الاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

إن أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوربي والشكوك التي أفرزتها على مركز اليورو وامكانية استمراره كعملة، يجعل من محاولة دول مجلس التعاون الخليجي محاكاة التجربة الاوروبية في إصدار الاورو كنموذج لإصدار عملة خليجية موحدة، ضرورة العمل على التنسيق التام للسياسات المالية والنقدية لتجنب تكرار مساوئ تجربة الاورو.

فما هي الآثار المتوقعة لأزمة منطقة اليورو على العملة الخليجية الموحدة؟

سوف يتم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مفهوم الاتحاد النقدي والعوامل الرئيسية لنجاحه.

المحور الثاني: تأثير الاتحاد النقدي على السياسة المالية والنقدية لدول المجلس.

المحور الثالث: الآثار المتوقعة لأزمة منطقة اليورو على مشروع العملة الخليجية.

المحور الأول: مفهوم الاتحاد النقدي والعوامل الرئيسية لنجاحه

سوف نتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الاتحاد النقدي وأهداف النظام النقدي الموحد، والعوامل الرئيسية لنجاح الاتحاد النقدي.

أولاً - مفهومالاتحاد النقدي

هو امتلاك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل، مترابطة معا بواسطة أسعار صرف مثبتة، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها، ويلزم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد، كما ينبغي أن تدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن سلطة هيئة اتحادية ما، ولتكن مجلسا للعملة موكل إليه ممارسة السيطرة أو الرقابة الكاملة في هذا المجال⁽¹⁾.

يتميز الفكر النقدي العربي بالطموح دون الالتفات إلى الواقع والظروف التي تحيطه، ولهذا فلا غرابة من فشل المحاولات السابقة، ابتداءً من المشروع السوري في منتصف الأربعينات من القرن الماضي والداعي إلى إنشاء (مصلحة نقد عربي) تتولى إصدار العملة العربية الموحدة،

وانتهياً باتفاقية اتحاد المدفوعات العربي في النصف الثاني من الستينات والتي بقيت حبرا على ورق، وعلى أثر ممارسة حقوق السيادة في تسعير النفط، وتدفق رؤوس الأموال على الأقطار العربية النفطية من جهة، وزيادة العجز في موازين مدفوعات الدول العربية الأخرى، ومحدودية وصعوبة الإقراض في الأسواق المالية الدولية.

ويستخلص الخبراء عدة دروس مهمة من تجارب الاتحادات النقدية في العالم يتعين الالتزام بها لضمان نجاح تجربة التكامل الخليجية، وهي (2):

- تتمثل إقامة الوحدة النقدية في تعزيز التوجه نحو تنويع اقتصاديات المنطقة والحد من الاعتماد الكلي على إيرادات الهيدروكربونية، ومن المتوقع وإلى حد كبير أن إزالة تكاليف التعامل التجاري ستؤدي إلى زيادة انسياب التجارة البيئية الإقليمية، والتي ستستفيد بدورها من السوق الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

- وقد أظهرت نتائج مجموعة من الدراسات أجريت عن منطقة اليورو Euro Zone أن التجارة بين كل دولتين من داخل الاتحاد النقدي قد زادت بنسبة 15% على الرغم من أن اليورو ما زال عملة جديدة نسبياً، وقد وجدت العديد من نماذج الاقتصاد القياسي أن العملة المشتركة تضاعف التجارة ثلاث مرات وسط الدول الأعضاء مع مرور الوقت.

- تشكيل سلطة نقدية موحدة تعلق السلطات الوطنية وتكون مسؤولياتها بوضوح هي صياغة وإدارة السياسة النقدية والمالية للاتحاد النقدي.

- ضرورة توفر الإجماع السياسي للتوصل إلى الاتفاق الاقتصادي في عدة قضايا تشمل الإطار المؤسسي والتوجيهات الإرشادية لبنك مركزي مشترك ومستقل، وتقاسم العوائد من حق سك العملة المشتركة، والإطار المؤسسي والسياسي لترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي في كل من الدول الأعضاء، بما في ذلك اعتماد آلية مؤسسية لإجراء التحويلات المالية لتخفيف أثر الصدمات غير المتماثلة على البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي.

- تبني ميثاق مشترك للسلوك المالي يتكون من معايير للتقارب المالي الضريبي وإطار مشترك لممارسات المحاسبة العامة وإجراءات مناسبة لإدارة ميزانية الحكومة.

- توفير سلطات رقابة فاعلة على سياسات المالية العامة التي تتبعها الدول الأعضاء للتأكد من تجانسها مع الأهداف النقدية العامة للمنطقة ككل وتجنب حدوث أزمات في القطاع المالي وهو ما يكون وارداً إذا طبق أي بلد عضو سياسات مالية غير قابلة للاستمرار.

- تصميم القواعد المالية لاتحاد دول مجلس التعاون النقدي في صيغة تضم السمات الاقتصادية الرئيسة لدول مجلس التعاون، ويتعين بشكل خاص أن تأخذ تلك القواعد بالحسبان درجات اختلاف الثروات النفطية بين الدول وحجم البلد ووضع مالية الحكومة في الأصل، وصافي وضعه المالي الأصلي، وكذلك السمات المالية المشتركة.

ثانياً- العوامل الرئيسية لنجاح الاتحاد النقدي

انطلقت فكرة استخدام عملة موحدة لدول المجلس مع قيام مجلس التعاون ذاته، فقد نصت المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الأولى عام 1981 على أن "تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون مكملة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها"، وتم خلال قمة مجلس التعاون في عام 2000 الاتفاق على تثبيت أسعار عملات المنطقة بالدولار، وأمرت القمة بوضع جدول زمني لإنشاء اتحاد نقدي وإطلاق العملة الخليجية، وفي ديسمبر عام 2001 وافق قادة مجلس التعاون على الجدول التالي لإنشاء اتحاد نقدي، ونص على

أن تقوم الدول مجلس التعاون في موعد أقصاه نهاية عام 2002 بربط عملاتها بالدولار الأمريكي، لكن العملة الخليجية الموحدة لن تكون بالضرورة مربوطة بالدولار، وتقوم دول المجلس بحلول عام 2005 بالتوصل إلى والاتفاق حول معايير التقارب اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي، وان يتم في موعد أقصاه يناير 2010 إطلاق العملة الموحدة، وتشكلت في عام 2002 لجنة فنية عالية المستوى لإعداد وتنفيذ الجدول، وتشمل معايير تقارب الأداء الاقتصادي والتي تشمل معايير التقارب النقدي، معدلات التضخم، معدلات الفائدة، ومدى كفاية احتياطات السلطنة النقدية من النقد الأجنبي، كما تشمل معايير التقارب المالي المتمثلة في نسبة العجز السنوي من المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الوحدة النقدية مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي وصولاً إلى سوق مشتركة فاتحاد اقتصادي ثم وحدة نقدية، ويتم في مرحلة قيام منطقة التجارة الحرة تحرير كامل للسلع المتبادلة بين الدول الأطراف، أما الاتحاد الجمركي فيهدف إلى إقامة جدار جمركي موحد تجاه الأطراف الأخرى، بينما تشمل السوق المشتركة حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة، وفي مرحلة الاتحاد الاقتصادي يتم تنسيق السياسات التجارية والاقتصادية بين الدول الأطراف، وتحقق مرحلة الوحدة النقدية التي تتبع ذلك، سياسة نقدية موحدة وعملة موحدة تحل محل العملات الوطنية. وقد تتداخل المراحل الخمس كما يمكن دمج مرحلتين معاً كأن يتم دمج مرحلة الاتحاد الجمركي مع السوق المشتركة أو دمج الاتحاد الاقتصادي مع الوحدة النقدية، وهذا لا يلغي فكرة المرحلة في بناء التكامل الاقتصادي، وإنما يقلص عدد المراحل. وتعتبر عملية بناء الاتحاد الأوروبي مثلاً نموذجياً على مرحلة التكامل الاقتصادي التقليدي⁽³⁾.

ففي أعقاب إقامة وحدة نقدية يتم عادة تطبيق سياسات نقدية موحدة ويتم أيضاً تحديد نسبة موحدة للفائدة في جميع الدول الأعضاء داخل منظومة الوحدة النقدية، وبالتالي يصبح من المهم أن تتسم اقتصاديات الدول الأعضاء بطابع التزامن *synchronization* من أجل مواءمة السياسات النقدية على صعيد الوحدة بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء، وبحسب رأي العديد من الخبراء الاقتصاديين في منطقة الخليج، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى عامل تزامن دوراتها الاقتصادية⁽⁴⁾.

ومن المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتماماً خاصاً من صانعي السياسات، وضع القواعد والمؤسسات اللازمة لدعم الاتحاد النقدي بما في ذلك:

- تشكيل المؤسسات الرئيسية وفي مقدمتها البنك المركزي المشترك.
- تقوية إجراءات إعداد الموازنات الحكومية
- الإطار المحاسبي المالي المشترك.
- كما ستتطلب عملية التقارب والرقابة المطلوبة مستقبلاً الارتقاء بجودة البيانات الإحصائية وتوسع المجالات التي تغطيها واعتماد معايير إحصائية مشتركة.

المحور الثاني: تأثير الاتحاد النقدي على السياسة النقدية والمالية لدول المجلس

أولاً - تأثير الاتحاد النقدي على السياسة النقدية

إن للسياسة المالية للاتحاد النقدي متمثلة بأدواتها: الإيرادات والنفقات، آثاراً نقدية يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تخطيط السياسة النقدية وإذا كانت السياسة المالية هي "السياسة التي بمقتضاها تستعمل برامجها الإنفاقية والإيرادية لإحداث الآثار المرغوبة واستبعاد الآثار غير المرغوبة على الدخل القومي والإنتاج والاستخدام، وإذا ما تم النظر إلى أهداف السياسة المالية بأنها متكاملة مع أهداف السياسة النقدية وضمن إطار السياسة الاقتصادية، وكون العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة نظراً للتدخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، وينشأ هذا التدخل من حقيقة هامة مفادها أن للعمليات المالية للاتحاد آثاراً نقدية تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد ووفرة الائتمان وكلفته، وهي آثار تنجم في الغالب عن وجود عجز (Deficit) أو فائض (Surplus) في الميزانية العامة.⁽⁵⁾

فعمليات تمويل عجز الميزانية عن طريق اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) تؤثر في سيولة الاقتصاد عموماً فإذا اقتضت الحكومة من البنك المركزي على سبيل المثال لا الحصر لتمويل عجز الميزانية فإن هذا يعني التأثير في دخول الأفراد والموجودات المتوفرة في المجتمع والناجم عن قيام الحكومة بزيادة إنفاقها لهذا الاقتراض، وتزداد الاحتياجات النقدية للبنوك التجارية وذلك لقيام الأفراد بإيداع جزء من دخولهم النقدية لدى هذه البنوك. ويحدث الأثر السابق ذكره في حالة قيام الحكومة بالاقتراض من البنوك التجارية وذلك عندما يكون الاحتياطي النقدي لدى هذه البنوك في حالة فائض بحيث تستطيع البنوك التجارية تمويل العجز في الميزانية دون أن تضطر إلى تقليص الائتمان إلى القطاع الخاص.

إن تمويل العجز في الميزانية العامة عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي لا يُحدث دوماً الآثار النقدية نفسها المتمثلة بالزيادة في عرض النقد والتوسع في الائتمان المصرفي، فهناك حالات معينة لا يتأثر فيها عرض النقد بعمليات الاقتراض الحكومي أو يقل فيها حجم الائتمان المصرفي ويتمثل هذا في الحالات التالية:⁽⁶⁾

أ- الحالة التي يتم فيها تمويل العجز في الميزانية العامة عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية في الوقت الذي يتوفر لدى هذه البنوك احتياطات نقدية فائضة، الأمر الذي يدفع هذه البنوك للقيام بتقليص قروضها إلى الأفراد والمشاريع وفي حالة عدم توفر احتياطات نقدية فائضة لدى البنوك التجارية قد يلجأ البنك المركزي أحياناً ولغرض الاستجابة لطلب الحكومة إلى تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني التي بحوزتها بحيث يزداد احتياطها النقدي مما يؤدي إلى توسع الائتمان وزيادة عرض النقد، وسيرتب على ذلك تقليص حجم الائتمان الخاص وزيادة كلفته، إلا إن قيام البنوك التجارية بتقليص ائتمائها هذا لن يؤثر في عرض النقد لأن ما سيحدث لا يزيد عن مجرد استبدال القروض العامة بالقروض الخاصة.

ب- في حالة قيام الحكومة بتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي متمثلاً بالجمهور، ذلك أن قيام الأفراد بشراء السندات الحكومية سيؤدي إلى تقليص عرض النقد بشكل خاص في البلدان التي لا يتوفر لديها مورد آخر - غير الإيرادات الاعتيادية من الضرائب والرسوم - لتمويله، الأمر الذي يضطرها للالتجاء إلى الجهاز المصرفي المركزي، أو التجاري للاقتراض منه لغرض تمويل العجز في ميزانيتها العادية أو التنموية وبالتالي تمويل نشاطاتها الإنفاقية بصرف النظر عن الدور الذي يحتله القطاع العام والقطاع الخاص فيها، مما يجعل من السياسة المالية والتمويل المصرفي لنفقاتها عاملين مهمين في تحقيق التوسع النقدي فيها.

كما يؤثر الاتحاد النقدي على السياسة النقدية من خلال:

- نظام الصرف، ولهذا تعمل الدول المنطوية في أي شكل من أشكال التكامل على توحيد سعر صرف عملتها، وهذا ما قامت به دول مجلس التعاون الخليجي حيث أصبح الدولار المثبت المشترك لعملات دول المجلس.
- معايير التقارب المتمثلة اساسا في : معيار أسعار الفائدة، معيار معدل التضخم، معيار كفاية الاحتياطات من العملات الاجنبية (هذه المعايير وثيقة الصلة بالسياسة النقدية ويتطلب من كل دولة ضرورة تكييف مؤشراتهما وفق هذه المعايير حتى تكون مؤهلة للانضمام للاتحاد النقدي)

ثانيا- تأثير الاتحاد النقدي على السياسة المالية

إن توسع دور السلطات العامة وزيادة تدخلها في مختلف النشاطات الاقتصادية أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات السياسة المالية ضمن السياسة الاقتصادية ككل وازدياد الآثار التي تتركها السياسة المالية على عموم الاقتصاد. (7)

إن العمليات المالية للحكومة وخصوصاً ما تعلق منها بالتغيرات في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق تؤثر في مستوى الدخل الشخصية، إذ أن زيادة الضرائب أو تخفيضها يعمل على تقليل أو زيادة الدخل الشخصية ودخول المشاريع في حين يشكل شراء السلع والخدمات والإنفاق على المدفوعات التحويلية زيادة في الدخل المتاح للإنفاق والقوة الشرائية وهذا يعني أن السياسة تمارس تأثيراً مهماً ومباشراً على مستوى وهيكل الإنتاج والدخول عن طريق تغيير السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية للحكومة، ويتضح أثر السياسة الضريبية للحكومة بشكل واضح في توزيع الدخل القومي عن طريق إعادة توزيع هذا الدخل، فالضرائب المباشرة مثلاً تؤدي إلى تخفيض الدخل لصالح أصحاب الدخل النقدية الثابتة في حين يؤدي قيام الحكومة بفرض الضرائب غير المباشرة إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل النقدية المتغيرة، وهكذا يتضح أن السياسة الضريبية للحكومة تؤثر في الدخل المتاحة للإنفاق بالنسبة للأفراد كما تغيرت أوعية ونسب الضرائب الحكومية.

ويمكن للسياسة الايرادية أو الإنفاقية أو كليهما أن تؤثر في مستوى الدخل القومي وحجمه عن طريق تأثيرها في الطلب الفعلي وذلك من حيث طلب الحكومة على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية الهادفة لتحقيق الاستقرار بالوصول إلى حجم من الدخل القومي في المستوى الاستخدام الشامل ساعية لتحقيق ذلك عن طريق زيادة حجم النفقات الحكومية مقارنة بحجم الإيرادات الحكومية في حالة الكساد واتباع سياسة مالية معاكسة في حالة التضخم، فعندما يكون مستوى الدخل القومي أقل من مستوى الاستخدام الكامل فإنه يمكن الاتجاه بالطلب الفعلي إلى نقطه أعلى عن طريق النفقات العامة وذلك من خلال زيادة طلب الحكومة على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج مما يزيد معه مستوى الدخل القومي وهكذا وعن طريق أثر المضاعف وأثر المعجل يمكن للاتحاد النقدي أن يؤثر في مستوى الدخل القومي ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب حالة النشاط الاقتصادي، لذا فإن التأثير الكلي للسياسة المالية على مستوى الدخل القومي يتألف من الآثار المباشرة للتغير في حجم الأنفاق الحكومي وفي حجم الإيرادات الحكومية باختلاف مصادرها.

وبالإضافة إلى تأثير السياسة المالية للحكومة على الدخل فإنها تستطيع التأثير في حجم الموجودات المتوافرة في المجتمع ويظهر ذلك على وجه التحديد في حالة حدوث عجزاً أو فائض في الميزانية العامة، ففي حالة حدوث عجز الميزانية العامة فإن هذا يعني أن النفقات

الحكومية تريد على الإيرادات العامة وفي حالة عدم توفر فائض سابق لدى الحكومة فأن الأخيرة ستضطر إلى الاقتراض لسد الفجوة الحاصلة بين إدااتها ونفقاتها مما يؤدي إلى قيامها بإصدار الأوراق المالية كالسندات مثلاً وبيعها إلى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة ما بحوزتهم من موجودات مالية وهذا يشكل مصدراً من مصادر توفير موارد مالية بالنسبة للحكومة. (8)

المحور الثالث: الآثار المتوقعة لأزمة منطقة اليورو على مشروع العملة الخليجية الموحدة

كانت مسيرة الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من نصف قرن، أنجح نموذج للتكامل الإقليمي في العالم. لذلك، كان متوقعاً أن يقوم مجلس التعاون الخليجي بالاستفادة من التجربة الأوروبية ودرس مستلزمات كل مرحلة منها، ومنذ أن اتخذ المجلس قراراً بإصدار عملة خليجية موحدة وهو يستعين بكثافة بالتجربة الأوروبية في إصدار اليورو، واقتبس بعض فقرات «معاهدة ماسترخت» التي أسست لإنشاء الوحدة النقدية الأوروبية، وكان متوقعاً بعد تفجر أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي والشكوك التي أفرزتها على مركز اليورو وإمكان استمراره كعملة موحدة، أن تتأثر خطة إصدار العملة الخليجية، إلا أن تصريحات المعنيين الخليجين أشارت إلى أن ما حصل لليورو يمكن أن يؤثر إصدار العملة الخليجية الموحدة ولكنه لا يلغونها، وأنهم يحاولون الاستفادة من الأزمة التي يمر بها اليورو ليعكسوها إيجاباً على عملتهم الموحدة.

أولاً - تشخيص أزمة منطقة اليورو

منذ تفجرت أزمة الديون اليونانية كثر الحديث عن تأثير الاقتصاد العالمي بها واحتمال إضرارها بالتعافي الاقتصادي الهش، وأيضاً المخاوف من تفجر أزمة احتمال تخلف عن سداد ديون حكومية في دول من منطقة اليورو مثل البرتغال وإيرلندا واسبانيا. وظهرت بالضرورة تعليقات وآراء تشير إلى المخاوف من انتقال أزمة الديون الحكومية إلى دول المنطقة العربية. (9)

قبل التطرق إلى تأثير أزمة ديون اليونان على المنطقة، من المهم الإشارة إلى بعض الخلط في الأرقام المتعلقة بأزمة اليونان والمعلومات المثيرة حول الأزمة في دول اليورو لعلها تلقي بعض الضوء على الوضع الاقتصادي لدول المنطقة مقارنة بوضع اليونان، والأكثر إثارة هو ما يبدو من خلط بين نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدين العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي وأيضاً مسألة الدين العام الحكومي بشكل عام.

صحيح أن حجم دين اليونان (أكثر من 300 مليار يورو) يعادل أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، لكن نسبة العجز في الميزانية نتيجة الدين الحكومي لا تتجاوز 14 %، ونسبة العجز هي مقياس الخطورة الحقيقية على المالية العامة لأي حكومة،

لذا اشترطت دول الاتحاد الأوروبي المشاركة في العملة الموحدة ألا تزيد نسبة العجز عن 3% لضمان استقرار اليورو، الواقع أن كثيرا من دول منطقة اليورو لم تستطع الالتزام بهذا الشرط منذ إطلاق العملة الموحدة قبل أكثر من عشر سنوات. (10)

إن مشكلة اليونان أنها لها تاريخا في ضعف قدرة الدولة على تدبير مواردها، مع ثقافة تحرب ضريبي واسعة وثغرات كثيرة في الإنفاق العام، وهذا ما جعل مؤسسات التصنيف الائتماني تخفض تقييمها لسندات الدين الحكومي اليونانية وأدى ذلك إلى ارتفاع سعرها وانحيار العائد عليها ما فاقم أزمة المديونية العامة اليونانية، لقد لعبت تلك التصنيفات الائتمانية الدور الرئيسي في غليان أزمة ديون اليونان، رغم أن هناك دول أوروبية ففي مقدمتها بريطانيا التي يصل فيها عجز الميزانية إلى 13%، وتعاني من مشكلة ديون حكومية وعجز ميزانية لا يقل كثيرا عما تعانيه اليونان، لكن لان بريطانيا خارج منطقة اليورو فلم تكن مصدر قلق كبير للأسواق، إنما أصبحت الخشبة من عجز ميزانية دول مثل البرتغال وايرلندا واسبانيا.

ورغم أن الاقتصاد الإسباني اقوي وأفضل هيكلية من الاقتصاديين البرتغالي والاييرلندي إلا أن مؤسسات التصنيف الائتماني جعلته هدفا لها، لأسباب ربما كانت غير اقتصادية صرفة، هناك أيضا الاقتصاد الإيطالي الذي يعاني من مشاكل ربما كانت أعمق مما تعانيه إيرلندا واسبانيا، لكنه ليس في بؤرة الاهتمام. (11)

وهكذا تضافرت عوامل التشوه في الاقتصاد اليوناني مع حاجة اليونان لاقتراض إضافي مع هشاشة النظام المالي العالمي الذي لم يتعاف بعد من الأزمة العميقة التي هوت به قبل أكثر من عامين لتثير حالة الذعر الحالية في الأسواق، وهناك بعض من يميلون إلى تفسيرات نظرية المؤامرة ممن يرون أن هبوط العملات الرئيسية كالดอลลาร์ والاييرلندي جعل المحور الاقتصادي الانجلو/ساكسوني يستهدف اليورو الذي حافظ على قوته نسبيا.

كما يرى البعض أن استهداف اسبانيا تحديدا بالتخويف و"الإرهاب" الاقتصادي. على حد تعبير البعض. إنما يأتي في سياق دفع اقتصاديات أوروبية رئيسية، خاصة ألمانيا وفرنسا، للارتباك وتجنّب مخصصات مالية ضخمة لاحتمالات المخاطر وحفاظا على استقرار العملة الأوروبية.

ثم إن هناك نقطة أساسية تتعلق بمسألة الاقتراض الحكومي والدين العام، فالحكومات تقترض من السوق المحلي والدولي لتمويل خطط الاستثمار والتنمية وللإنفاق العام في الاقتصاد الذي يعد ركيزة أساسية للنمو، صحيح انه نتيجة لبعض الاختلالات الهيكلية يصبح الدين العام عبئا، لكنه ضرورة أساسية للنشاط الاقتصادي. فعلى الدولة دور في الاستثمار في مجالات الاقتصاد التي لا يتحمس لها القطاع الخاص حتى في أكثر الاقتصاديات ليبرالية، لكن في المقابل يحتاج ضبط المالية العامة إلى دفع المواطنين للادخار بنسب كبيرة للحد من الخلل في كشوف الميزانية العامة، وربما هذا عامل آخر يضاف إلى العوامل التي فاقمت من أزمة اليونان، وهو قلة معدل الادخار الوطني. (12)

إذن بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة علي التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

ثانياً- الآثار المتوقعة لأزمة اليورو على مشروع الاتحاد النقدي الخليجي

واجهت عملية الاتحاد النقدي وإطلاق عملة خليجية موحدة بين دول مجلس التعاون العديد من المعوقات أدت إلى تأجيل إطلاق العملة الموحدة لعدد من المرات وكان أهمها اختلاف الأعضاء فيما بينهم في تحديد مقر النظام المالي الموحد إلى جانب اختلاف النظم والتشريعات الاقتصادية والسياسات المالية في كل دولة أضف إلى ذلك اختلاف أسعار العملات فنجد الدينار الكويتي يعتبر الأعلى قيمة بين دول المجلس وفي الناحية الأخرى نجد الريال القطري الأقل قيمة بينهم ولكن مشكلة فروق الأسعار بين العملات لا تعتبر مشكلة في حد ذاتها طالما يوجد اتفاق بالسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد ومن الممكن تثبيت سعر الصرف للتغلب على هذه القضية.

تتمثل أهم الآثار في النواحي الآتية:

أ- التضخم والدولار وتأثيرهما على إطلاق العملة (13)

أشار العديد من الاقتصاديين إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر إطلاق العملة الموحدة هو الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها دول الخليج وتحديدا فيما يتعلق بمستويات التضخم المرتفعة والمتباينة وكان من شروط إطلاق العملة الموحدة أن يكون هناك تقارب بين مستويات التضخم إضافة إلى مستويات أسعار الفائدة ومستوى العجز في الناتج المحلي ومستوى الدين.

وعلق الخبراء على أنه فيما يتعلق بمستوى العجز ومستوى الدين لا يشكل إشكالية في الوقت الذي تمر فيها اقتصاديات الخليج بفوارق، إلا أن أكثر التحديات التي تواجه دول المنطقة في توحيد العملة أو السبب في تأجيلها هو مستويات التضخم المرتفعة والمتباينة بين الدول الست، مما حدا ببعض الدول إلى فك ارتباطها بالدولار وتوجهها إلى سلة عملات وموقف هذه الدول من العملة الموحدة.

ب- الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون

طالما طالب دول مجلس التعاون الخليجي الاتحاد الأوروبي إلغاء أو تخفيض الضرائب على البتروكيماويات والألومنيوم الصادرة من الخليج وضرورة فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الخليجية حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي من الأسواق المهمة لدى دول الخليج خصوصا لتصدير البتروكيماويات، إلا ونجد الاتحاد الأوروبي ويتعلل دائما بأن دول الخليج لم تتوصل إلى تعريف جمركية وعملة موحدة، في الوقت الذي دعت فيه الدول الأوروبية عام 2000 إلى توصل دول مجلس التعاون إلى عملة موحدة، حيث أن الاتحاد الأوروبي يرمي من وراء ذلك استخدام

اليورو بدلا من الدولار في تعاملاتهم التجارية كما أن العملة الموحدة سوف تقلل من تكلفة واردات الاتحاد الأوروبي من دول الخليج والتي تمثل 20% من إجمالي الواردات.

لقد أظهرت دراسة نشرها بنك الكويت الوطني عام 2010 أن تماثل الصدمات الاقتصادية ودورات الأعمال التي تمر بها الاقتصادات الخليجية، قد لا يستمر مستقبلاً بسبب سياسات التنوع الاقتصادي التي تتبعها الدول الأعضاء، ما يستوجب سياسات نقدية ومالية مختلفة في كل دولة، ولكن في حال إنشاء اتحاد نقدي، لا يعود في إمكان الدول الأعضاء تطبيق سياسات نقدية مختلفة، إنما يحكم هذه السياسة في كل الدول الأعضاء مصرف مركزي مشترك. وبذلك يصبح الاهتمام الرئيس للسياسة المالية هو كيفية التنسيق بين سياسات مالية يتم تطبيقها في شكل منفرد من قبل كل دولة عضو. وبسبب عدم الاستخدام الفردي لأدوات السياسة النقدية في الاتحاد النقدي، فإن العبء الذي يقع على السياسة المالية يصبح أكبر كلما كان نوع الدورات التجارية التي تتعرض لها الدول الأعضاء أقل تشابهاً⁽¹⁴⁾.

في الأخير نشير إلى اعتماد اللجنة الفنية في مجلس التعاون (قتباساً من دول اليورو) خمسة مجالات لتحقيق التقارب بين سياساتها وهي: معدل التضخم، معدل سعر الفائدة، احتياطي التحويل الخارجي، مقدار العجز السنوي للموازنة والدين العام.

الخاتمة:

بعد هذا الاستطراء والبحث في حيثيات السياسات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون، وما يترتب عليها من تغيرات جراء إصدار العملة الخليجية الموحدة، توصلت الدراسة إلى:

* نتائج الدراسة:

- نشير إلى خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليلات السابقة:
- إن دول مجلس التعاون تعتمد بشكل كبير على النفط كأهم مصدر للدخل القومي والإيرادات الحكومية، وهذا يجعل هاته الدول عرضة للصدمات والتقلبات التي تحدث في أسعار البترول وبالتالي تقلبات في معدلات النمو في هذه الدول.
 - إن قيام اتحاد نقدي لدول مجلس التعاون الخليجي يعتبر عاملاً رئيسياً لمواجهة التحديات التي تفرضها المرحلة المستقبلية في المنطقة.
 - يعتبر الاتحاد النقدي أقوى درجات التكامل الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى تسهيل عملية انتقال رؤوس الاموال بين دول الاتحاد، وإلى غياب فروقات في اسعار صرف عملاتها، بالإضافة إلى سهولة تنسيق وتطبيق السياسات الاقتصادية، ولكن رغم ذلك فإنه يجد من استقلالية السياسات الاقتصادية ويجعل الدول محل خطر العدوى المالية.
 - يعتبر عامل الإرادة والالتزام السياسي من العوامل المهمة في عملية التكامل، من أجل إنجاح أي وحدة نقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي وهذا ما تفتقر إليه هذه الأخيرة.
 - تعتبر قضية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون الخليجي أحد الاشكالات الرئيسية، التي تتطلب ضرورة العمل على تحقيق التقارب الاقتصادي وتقليص الاختلافات الاقتصادية بين الدول المعنية.

- إن عدم توافق بعض السياسات النقدية والمالية المطبقة حالياً في دول المجلس مثل مكونات الموازنات العامة وحجم الدين وأوضاع موازين المدفوعات والسياسات الضريبية وتباين الهياكل الاقتصادية ودرجة المتانة والتطور في اقتصاديات الدول الخليجية وتباين المؤشرات والمقاييس الإحصائية والاقتصادية والنقدية يؤدي إلى صعوبة إجراء الدراسات التحليلية وتوفير المؤشرات الاقتصادية والنقدية الضرورية لقيام اتحاد نقدي على أساس متين.

* التوصيات

- ضرورة توحيد البيانات المالية الشاملة وقيام البنوك المركزية الوطنية بتنفيذ السياسة النقدية وعمليات القطع الأجنبي والرقابة على المصارف وسك النقد وتسيير نظام الدفع تلزم بضرورة توحيد السياسات النقدية، ومن هنا تبرز فكرة إنشاء بنك مركزي خليجي كخطوة أساسية لا يمكن تجاوزها قبل إطلاق العملة الموحدة، حيث ستتولى هذه المؤسسة مهمة إصدار العملة ورسم وتنفيذ السياسات النقدية الموحدة لدول المنطقة كتكتل اقتصادي والتي يكون من أهم أهدافها الحفاظ على قيمة العملة الجديدة أمام العملات الأخرى، والإشراف على أداء البنوك المركزية والتجارية في دول الأعضاء.
- وضع دراسات وتربيات مالية مدروسة بدقة تعمل على حل مثل هذه الأزمات في حال حدوثها .
- إنشاء صندوق مشترك بين دول الاتحاد يتم اللجوء إليه في حالات الضرورة .
- إنشاء اتفاقية مشتركة للاقتراض بين الدول الأعضاء .
- توفير مبالغ مالية إضافية كاحتياطي لدى البنك المركزي لمثل هذه الأغراض .
- إنشاء رقابة صارمة على تعاملات البنوك من خلال وضع قواعد عامة للرقابة الوقائية على المؤسسات المالية .
- إنشاء بورصة أوراق مالية يتم فيها تداول أسهم الدول الأعضاء مع الالتزام بالشفافية في المعاملات المالية.
- العمل على إقامة منطقة عملة مثلى.

قائمة الهوامش والمراجع

- 1 أميليروتلج ، إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون ، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص58.
- 2 فايق عبد الرسول ، التكامل النقدي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 20.
- 3 عبد المنعم سيد علي ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية، دار النهضة العربية، 2003، ص377.
- 4 نفس المرجع، ص 400.
- 5 - يحيى المصري ، صندوق النقد العربي و القضايا المصرية، دار السعادة للطباعة، 1999، ص 58.
- 6 التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ، الأبحاث الاقتصادية، 2005، ص 120.

⁷ ندوة مجلس التعاون الخليجي 2010 من التنافس إلى التكامل، جمعية الاقتصاديين البحرينية، 2004/11/13.

⁸ أميليروتلج، مرجع سبق ذكره، ص 60.

⁹ أحمد مصطفى، الأزمة اليونانية والمنطقة العربية، مقال منشور على الموقع

http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2010/05/100516_greece_gcc_crisis_tc2.shtml

¹⁰ نفس المرجع.

¹¹ نفس المرجع.

¹² مخلص الخالدي، العملة الخليجية الموحدة وتجربة اليورو، مقال منشور على الموقع <http://alhayat.com/Details/476823>

¹³ نفس المرجع.

¹⁴ التقرير الاقتصادي السنوي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية ، مركز البحوث والدراسات، السعودية، 2012.